

له، ومن يدعه يقول: هذا الكلام أو يحتج؟ فقال ثمامة: أليس إذا منعه الله الكلام والحجة فقد علم أنه منعه مما لو لم يمنعه منه لانقطع في يده، وهذا نهاية الانقطاع. والجواب عن هذه الوجوه: أنها معارضة بمسألة الداعي ومسألة العلم ثم بالوجوه الثمانية التي بينا فيها أنه يستحيل طلب لمية أفعال الله تعالى وأحكامه.

وأما قوله تعالى: {أم اتخذوا من دونه ءالهة قل هاتوا برهانكم} فاعلم أنه سبحانه كرر قوله: {أم اتخذوا من دونه ءالهة} استعظاما لكفرهم أي وصفتم الله بأن له شريكا فهاتوا برهانكم على ذلك. أما من جهة العقل، أو من جهة النقل فإنه سبحانه لما ذكر دليل التوحيد أولا وقرر الأصل الذي عليه تخرج شبهات القائلين بالثنوية ثانيا، أخذ يطالبهم بذكر شبهتهم ثالثا.

أما قوله تعالى: {هاذا ذكر من معى وذكر من قبلى} ففيه مسألتان: المسألة الأولى: في تفسيره وفيه أقوال: أحدها: {هاذا ذكر من معى} أي هذا هو الكتاب المنزل على من معى: {وهذا ذكر * من قبلى} أي الكتاب المنزل على من تقدمني من الأنبياء وهو التوراة والإنجيل والزبور والصحف، وليس في شيء منها أنى أذنت بأن تتخذوا إلها من دوني بل ليس فيها إلا: {إنى أنا الله * لا إله إلا أنا} كما قال بعد هذا: {وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا * يوحى * إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون} وهذا قول ابن عباس واختيار القفال والزجاج. والثاني: وهو قول سعيد ابن جبير وقتادة ومقاتل والسدي أن قوله: {وذكر من قبلى} صفة للقرآن فإنه كما يشتمل على أحوال هذه الأمة فكذا يشتمل على أحوال الأمم

١٣٧

الماضية.

الثالث: ما ذكره القفال وهو أن المعنى قل لهم هذا الكتاب الذي جئتم به قد اشتمل على بيان أحوال من معى من المخالفين والموافقين وعلى بيان أحوال من قبلى من المخالفين والموافقين فاخترتوا لأنفسكم، كأن الغرض منه التهديد.

المسألة الثانية: قال صاحب "الكشاف" قرىء: {هاذا ذكر من معى وذكر من قبلى} بالتنوين ومن مفعول منصوب بالذكر كقوله: {أو إطعام فى يوم ذى مسغبة * يتيما} (البلد: ١٤، ١٥) وهو الأصل والإضافة من إضافة المصدر إلى المفعول كقوله: {غلبت الروم * فى أدنى الارض وهم